# الإصلاح السياسي في الوطن العربي

د/مصطفى بلعور

**مقدمة:**

تلاحقت تطورات النظام الدولي الحالي بخطى حثيثة استوجبت على النظم السياسية العربية ضرورة مواكبتها واستيعاب آلياتها، ولا جدال أن تلك التطورات تؤثر وستؤثر بشكل متزايد على تلك النظم، ومن الطبيعي أن درجة التأثير هذه- سلبا أو إيجابا- سوف تتوقف على رد الفعل العربي إزاءها، والأهم مدى قدرة النظم العربية على إعادة تشكيل نفسها حتى يمكنها التعامل الإيجابي مع مجمل التحولات لأنها تطرح فرصا ينبغي الاستفادة منها، ومخاطر مطلوب الاتفاق حولها والعمل على تجنبها ومواجهتها.

رغم تداخل وتفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية في دفع التحول الديمقراطي، إلا أن ضغط المتغيرات الدولية كان أكثر فعالية في بعض الأحيان من العوامل الداخلية ولا سيما عقب أحداث 11 سبتمبر2001، وتتضح أهمية البعد الخارجي من جهة في اهتمام الدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ومن جهة ثانية في ضغوطات المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال المساعدات والمنح الدولية. من هنا يتضح تأثير القوى الدولية التي ترتبط مصالحها بالوطن العربي، حتى إنها تساهم في هندسة التحولات السياسية داخل النظم السياسية العربية، ومن جهة ثالثة أثبتت الضغوطات الداخلية الناتجة عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورها في إحداث التحول، حيث كشفت المظاهرات الشعبية السلمية، منذ مطلع2011 فاعليتها وقدرتها على الإطاحة بالنظم السلطوية مثلما حدث مع النظام السياسي التونسي السابق.

سيكون تركيزنا على المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"، والمبادرة العربية للإصلاح من الداخل، ثم نحاول إبراز دور دول الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي.

**1- المشروع الأمريكي للشرق الأوسط "الإصلاح من الخارج":** لا يمكن فهم وتحليل مشروع "الشرق الأوسط الكبير"[1] إلا عبر معرفة وفهم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد من خلالها رسم صورة جديدة للعالم بما يتفق مع مصالحها والتي تبلورت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي ترتكز على العناصر التالية[2]:

- منع وقوع حادثة مماثلة لما حدث في نيويورك وواشنطن على الأراضي الأمريكية.
- ضرب الإرهاب أينما كان ومنعه من حيازة أسلحة الدمار الشامل.
- منع قيام أي منافس لها على صعيد الدول الكبرى أو أي تكتل قد يهدد هيمنتها مستقبلا.
- النظرة إلى السلام العالمي على أنه يمكن أن يتحقق فقط عندما تكون هي المهيمنة على هذا العالم عبر نظام عالمي تقوده بأسلوبها الإمبراطوري.

يندرج مشروع "الشرق الأوسط الكبير" من هذه الزاوية ضمن الإستراتيجية الأمريكية نظرا لما تمثله المنطقة التي يشملها المشروع من أهمية حيوية بحيث تعتبر المجال الإقليمي الأساسي الذي يرتكز فيه الجهد الأمريكي حاليا خاصة بعد الأحداث والمستجدات الدولية التي عرفتها المنطقة العربية- الإسلامية مما يقتضي إعادة ترتيبها بما يتلاءم مع الأهداف الأمريكية. وقد اقترن هذا المشروع بإحدى عشرة مبادرة للإصلاح موجهة إلى منطقتي المتوسط والشرق الأوسط، منها إعلان وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" عن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في ديسمبر عام 2002 تحت دعوى ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي ومبادرة "ريتشارد هاس" مدير التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية في 04 ديسمبر2002 تحت دعوى مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي ومبادرة "بوش" لتجارة حرة وتطور اقتصادي للشرق الأوسط في جويلية2003[3].

سربت واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East في 13-02-2004 وقدم على هامش قمة الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم والتي احتضنتها جزيرة "سي ايلاند" بجورجيا الأمريكية من 08 إلى 10 جوان 2004 تحت شعار "شراكة من أجل مستقبل مشترك" مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما حضر القمة رؤساء دول كل من أفغانستان والجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير.[4] يمكن تحليل ومناقشة مضمون مشروع الشرق

الأوسط الكبير وردود الفعل العربية في النقاط التالية:

**-مضمون المشروع:** طبقا للنص الأول يقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز لسد النقائص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 وهي[5]:

أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح،

ب- بناء مجتمع معرفي،

ج- توسيع الفرص الاقتصادية.

● **فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:** يطرح المشروع على مجموعة الثماني أن تلتزم بمبادرة الانتخابات الحرة، وتعزيز دور البرلمانات، زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، المساعدة القانونية للناس العاديين، مبادرة وسائل الإعلام المستقلة، مكافحة الفساد، حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني.

● **فيما يتعلق ببناء مجتمع معرفي:** تركز الورقة على مبادرة التعليم الأساسي "محو الأمية" وإصلاح التعليم والتعليم بالأنترنت، تدريس إدارة الأعمال.

● **فيما يتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية:** فتركز على مبادرة تمويل النمو عبر إقراض المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير، وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير، وتنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية، ومبادرة التجارة من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمناطق التجارية ومناطق رعاية الأعمال.

**- مناقشة المشروع:** ركز المشروع على ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002 مما يعني أنها تدين العرب بأقلام عربية وفكر عربي، كما جاء ليعطي برنامجه الإصلاحي نوعا من المصداقية باعتباره استند إلى تقرير صادر عن منظمة عالمية بأقلام عربية مبعدا أي عامل خارجي عن أسباب ما آلت إليه حال المجتمعات العربية، حيث لم يذكر المشروع الصراع العربي الصهيوني، ولا تداعيات وجود إسرائيل وسياستها العدوانية، إضافة إلى عدم تحميل الغرب أية مسؤولية نتيجة احتلالها لدول المنطقة، كما أغفل المشروع دور النظام العالمي غير المتكافئ وغير العادل وأثره في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة العربية[6]. كما يرى المشروع الأمريكي أن قيام النظم السياسية العربية بتلك الإصلاحات الديمقراطية سوف يخلصها من الأجواء المنتجة لما يعرف بالإرهاب، إضافة إلى إقامة مجتمعات ديمقراطية سوف تسهم في السلام العالمي انطلاقا من أن النظم الديمقراطية لا تحارب. إن التغيير الشامل الذي يحمله المشروع يأتي استجابة لنوعين من التحولات[7]:

- **الأول:** خارجي يتمثل في النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة أحداث

11 سبتمبر 2001 والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لمصلحة الولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي والتي غذت بدورها الاتجاهات المحافظة واليمينية في العقل السياسي الأمريكي.

- **أما الثاني** فهو تحول داخلي يتعلق بالحالة العربية الراهنة التي تشهد تزايدا في ضعفها منذ حرب تحرير الكويت وحتى احتلال العراق وتعاظم الدور الأمريكي في المنطقة الذي يهدف إلى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى في جذورها الدينية.

يلاحظ أيضا على المشروع أنه قائم على مجموعة مبادرات جزئية تتغلغل إلى أصغر تكوينات المجتمعات العربية أكثر من تركيزه على الأهداف الكبرى أو شرح الدوافع مما يجعل المراقب يتساءل عن: ماذا يعني "الكبير" في ظل تلك المشروعات التفكيكية الصغيرة[8]. من وجهة نظرنا فإن المشروع الأمريكي يسعى إلى تحقيق هدفين هما:

- **سياسيا**: مكافحة ما تصفه بالإرهاب، واستيعاب الصراع العربي- الصهيوني بفرض التطبيع على الدول العربية، وتقديم عراق ما بعد نظام "صدام حسين" كدولة ديمقراطية في المنطقة وهو ما لم يتحقق.
- **اقتصاديا**: السيطرة على منابع النفط والمياه في المنطقة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للاقتصاد العالمي، وصولا إلى السيطرة على ممرات العبور الدولية من بحر قزوين إلى البحر الأسود إلى قناة السويس إلى البحر الأحمر وخليج عدن باعتبار حدود الشرق الأوسط الكبير - حسب التعريف الأمريكي- تشمل الدول العربية، أفغانستان، باكستان، إيران، تركيا وفلسطين المحتلة "إسرائيل"، وبالتالي تفرض الولايات المتحدة هيمنتها على الأسواق الحرة وتلحقها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

**-ردود الفعل على المشروع:** بداية، ظهرت عدة مبادرات أوروبية تتمحور حول تحسين المشروع الأمريكي بإدخال مسألة الصراع العربي الإسرائيلي في المشروع، مع محاولة البحث عن دور أوروبي في المنطقة لمواجهة الهيمنة الأمريكية فقدمت مشروعها للشراكة المتوسطية من خلال إعلان "مدريد" الذي تضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وانفتاح الأسواق[9]. أما عن ردود الفعل العربية على المشروع فقد قوبل برفض عربي شبه عام على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي وكان لكل من مصر والسعودية دور بارز في رفع راية الرفض.[10] ومن بين التحفظات التي أبداها المثقفون والحكومات العربية نذكر[11]:

- أن مشاريع الإصلاح لم تجر صياغتها بالتشاور مع الدول العربية، بل صممت تقريبا بشكل انفرادي من قبل الدول الغربية ما يوحي أنه جرى النظر إلى الدول العربية باعتبارها حقلا للتطبيق والتنفيذ، ما جعل

الأمين العام لجامعة الدول العربية يصرح حينذاك أن: «السماء تمطر مبادرات وكأن الشرق الأوسط سيكون حقل تجارب»[12].

▪التسليم بأن انعدام الاستقرار بالمنطقة يعود إلى عوامل داخلية فقط أو غالبا ما يجري تجاهل المصادر الخارجية التي خلفتها القوى الغربية نفسها.

▪ يهيمن على فكر القوى الغربية النموذجان الأمريكي لليابان والفرنسي لألمانيا في تناولهما للمشكلات العربية الداخلية، بيد أن هذان النموذجان يفترضان هزيمة الجانب الآخر، وبالتالي لا ينطبقان على العالم العربي.

▪ القوى الغربية ليست صادقة بشأن رغبتها في بناء الديمقراطية في الدول العربية، وإنما تستغل هذه العملية في الضغط على الحكومات العربية لتقديم تنازلات فيما يخص القضايا المرتبطة بإسرائيل ومصالحها بالمنطقة.

التقت وجهات النظر العربية حول مقولة أن الإصلاح لا يأتي من الخارج، وأن الديمقراطية لا تستورد، ورفعت شعارات الإصلاح السياسي دون أن يرفق ذلك ببرامج محددة، في حين اتجهت نحو المزيد من الانفتاح الديمقراطي وعرض بعض الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم.

2-**المبادرة العربية "الإصلاح من الداخل"**: تم الإعلان عن وثيقة الإسكندرية يوم 13 مارس 2004 إثر لقاء تم في مكتبة الإسكندرية بمباركة حكومية، ضم الاجتماع حوالي 150 شخصية من مختلف الدول العربية، وكانت الكلمة التي ألقاها الرئيس المصري "حسني مبارك" أمام مؤتمر "الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" أفضل تجسيد لوجهات النظر العربية، حيث أكد فيها على محورين رئيسين هما:[13]

- الدفع بجهود التحديث والتطوير القائمة على الرؤى الذاتية للمجتمعات العربية.

- الدفع نحو التوصل إلى السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط مشيرا إلى تنوع الخصائص الثقافية والدينية والتركيبة السكانية لكل مجتمع، وداعيا إلى الامتناع عن محاولة فرض نمط خارجي موحد، ونبذ الاعتماد على الوسائل العسكرية.

**- مضمون الوثيقة:** تضمنت وثيقة الإسكندرية أربعة جوانب ينبغي إصلاحها نوجزها فيما يلي:[14]

▪**الإصلاح السياسي**: ويقع عبء القيام بتلك الخطوات على عاتق الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وضرورة الإصلاح الدستوري والتشريعي لتصحيح الأوضاع التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية في بلادنا العربية.

▪**الإصلاح الاقتصادي**: ويشمل كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي

تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق بما يمكنه من الانتعاش والازدهار.

▪**الإصلاح الاجتماعي:** انطلاقا من أن المجتمع العربي يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكاناته بكفاءة لتأسيس مجتمع عربي قوي ومتماسك قادر على حل مشاكله.

▪**الإصلاح الثقافي:** من خلال ترسيخ التفكير العقلاني والعملي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها والقضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية وخطب المساجد ووسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.

▪**آليات المتابعة مع المجتمع المدني:** بتأسيس منتدى الإصلاح وعقد ندوات ومؤتمرات، وتشغيل لجنة متابعة لمراجعة ما تم تنفيذه بشكل دوري.

**-مناقشة الوثيقة:** تأتي وثيقة الإسكندرية بعد شهر من إعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير والمبادرات الأوروبية المختلفة، وقد أعدها مجموعة من المثقفين العرب انسجاما مع الرأي الذي يقول بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل ينبع من داخل المجتمع ويستجيب لتطلعات الشعوب، إلا أن توصيات مؤتمر الإسكندرية لا تخرج بعمومياتها كما يطالب به المشروع الأمريكي وتلتقي مع المبادرات الأوروبية حين تؤكد أن لا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية[15].

**-ردود الفعل على الوثيقة:** سارعت تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة وأوروبا إلى تأييد وثيقة الإسكندرية والاقتباس منها للتدليل على صحة مطالبتها للدول العربية بالإصلاح، وتفاوتت ردود الفعل العربية على الوثيقة، ففي حين اعتبر بعض المثقفين والمعلقين العرب أنها تمثل رؤى متكاملة وعملية للإصلاح نابعة من الإرادة الذاتية للشعوب العربية، اعتبر آخرون أنها جاءت لنجدة المشروع الأمريكي. وقد سارع بعض المشاركين في مؤتمر الإسكندرية لإصدار بيان عقب الإعلان عن الوثيقة يطالب بتعديلها وإضافة بعض البنود عليها بحيث تحمل الولايات المتحدة وأوروبا المسؤولية التاريخية والأخلاقية والمادية عن تردي الأوضاع العربية ومسؤولية تقسيم الوطن العربي إلى دويلات واستغلالهم للثروات العربية.

اعتبر البيان أن دور تأييد الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان ومزارع شبعا ثم قيامها وحلفاءها باحتلال العراق قد تسببا في مزيد من التمزق والأزمات في المنطقة العربية، وأشار البيان أن السياسة الأمريكية كانت وما زالت الداعم

الأكبر للدكتاتوريات كما كانت الداعم الأساسي للإرهاب الأصولي في فترة سابقة بحجة معاداة الشيوعية[16].

**يمكن تسجيل الملاحظات التالية على وثيقة الإسكندرية:**

▪أنها تجاهلت الحديث عن حماية الأمن القومي والتهديد الذي يتعرض له خاصة وأن أجزاء هامة من الوطن العربي محتلة وهي فلسطين والعراق، ومن العالم الإسلامي أفغانستان.

▪عدم الإشارة إلى التحولات الحاصلة في النظام الدولي والعولمة وأثر ذلك على سيادة الدول واستقلالها وكيف يمكن أن تتواءم عمليات الإصلاح مع ضغوطات المؤسسات المالية الدولية.

في سياق متصل أدت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية إلى إحداث تحولات متسارعة في العديد من النظم السياسية العربية بسبب زيادة الفجوة بين الطبقات العليا والوسطى والدنيا مع تدهور أوضاع الطبقة الأخيرة إلى أدنى المستويات، مع انتشار الفساد الاقتصادي والسياسي بين كبار العاملين في أجهزة الدولة، وسرقة المال العام، مع تعذر تتبع العناصر المفسدة لتمتعها بحماية أصحاب النفوذ، ويمكن إرجاع تلك المظاهر أساسا إلى ابتعاد تلك النظم عن نموذج الحكم الصالح، وغياب الشفافية في مؤسسات الحكم، وضعف علاقات الضبط والرقابة التي يتعين أن تقوم بينها وصعود مؤسسات القهر المنظم، وغياب المساءلة الفعالة فيها[17].

ساهمت وسائل الإعلام والاتصال في إحداث التحول من خلال نقل ما يحدث في دول العالم على المباشر، كما يرجع الفضل إلى شبكات الإنترنت وتحديدا "الفيس بوك" في تجنيد العديد من الشباب للتظاهر ضد نظمها السياسية السلطوية، وقد أدت دورا فاعلا في سقوط "نظام الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي"، وإلى اعتصامات ومظاهرات عنيفة ضد نظام الرئيس المصري "حسني مبارك" منذ جانفي 2011.

3-**دور الاتحاد الأوربي في الإصلاح السياسي:** ترتبط الدول العربية بعلاقة وطيدة بدول الاتحاد الأوربي، لأن أغلب تلك الدول هي من صنع "سايكس بيكو"، وتتحمل فرنسا وبريطانيا وزر عدم الاستقرار السياسي في البلاد العربية وفي بروز الأنظمة السلطوية والديكتاتورية فيها، لكن مع ظهور النظام العالمي الجديد وفشل نظام الحزب الواحد والتحديات الداخلية التي واجهتها النظم العربية شعرت بريطانيا وفرنسا بأن التطورات الإقليمية والدولية والمحلية تدفع باتجاه التحول الديمقراطي من أجل احتواء التطورات السياسية المفاجئة في ظل الاحتقان والإحباط السياسي، والاقتصادي خاصة وأن بريطانيا وفرنسا لا

زالت ترتبط ببعض مستعمراتها بروابط ثقافية واقتصادية من خلال الكومنولث البريطاني والفرانكفونية الفرنسية، حيث إن فرنسا مثلا ربطت في القمة الفرنسية الإفريقية في الأول بين مساعدتها للتنمية والمسيرة الديمقراطية في بعض هذه الدول[18].

طالب الاتحاد الأوربي منذ انتهاء الحرب الباردة بإحداث إصلاحات سياسية، على الأوضاع السائدة في العالم العربي، خاصة في القسم المطل منه على البحر المتوسط، ومع تراجع التهديد بمواجهات عسكرية بين القطبين زاد الاهتمام الأوربي بأشكال التهديد المحتملة الأخرى وارتبط هذا بزيادة مخاطر التطرف الديني والإرهاب في بلاد جنوب المتوسط العربية والتي عرفت طريقها إلى أوربا، كما ارتبط أيضا بزيادة موجات الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي في بلاد جنوب المتوسط العربية، وقد تبلور الاهتمام الأوربي بالمنطقة العربية في السياسة المتوسطية التي كان محورها إعلان "برشلونة " في نوفمبر 1995 والذي نص ضمن أشياء أخرى على احترام مبادئ حقوق الإنسان والحكم الرشيد[19]، كما أقر الاتحاد الأوربي من قبل في معاهدة "لومي الرابعة" ديسمبر 1989 ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي بوصفها شرطا من شروط العلاقات بين الاتحاد الأوربي والدول النامية، ومنذ جانفي 1993 اعتمد ضرورة تضمين أية اتفاقية للشراكة مع الدول النامية النقاط التالية[20]:

- أن تقوم العلاقات بين الاتحاد الأوربي والدول النامية على أساس التعهد باحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- النص على عالمية مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، كما يمكن النص على خصوصية معينة أو معاهدة إقليمية تكون بين الطرفين.
- النص على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الأوربي في حالة انتهاك مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كتجميد التعاون الاقتصادي، فرض حصار تجاري، وقف بيع السلاح وتجميد التعاون العسكري.

تبني البرلمان الأوربي موقفا ودورا فعالا في الضغط على الدول المغاربية بربط المعونات الاقتصادية بحقوق الإنسان والليبرالية والتعددية والتحول الديمقراطي لدرجة دفعت بعض تلك الدول إلى إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان كما هو الحال في المغرب، كما أن استقبال الاتحاد الأوربي لجماعة حقوق الإنسان التونسية عام 1995 أثار حفيظة وزير الداخلية التونسي السابق لأنهم انتقدوا موقف الحزب الحاكم في تونس "التجمع الدستوري الديمقراطي"[21]، خاصة وأن

هذا البلد تربطه علاقات اقتصادية قوية مع دول الاتحاد، كما يضغط الاتحاد الأوربي من خلال الشراكة الأوربية-المتوسطية للدفع نحو التحول الديمقراطي، حيث تم إنشاء برنامج دمقرطة المتوسط بمبادرة من الاتحاد الأوروبي عام 1996 عقب مؤتمر برشلونة، وقد ضمت المبادرة 27 وزير خارجية من دول الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، ويسعى البرنامج إلى تنمية الديمقراطية ودولة القانون في الدول العربية الموقعة على إعلان برشلونة وهي الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتضمن البرنامج دعم الحقوق السياسية وعمليات الاقتراع، وإنشاء مراكز المعلومات والتوعية وتطوير معاهد استطلاعات الرأي العام مما يعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان[22].

في إطار تقييم دور دول الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي لم يختلف موقفها كثيرا من خلال الممارسة عن موقف الولايات المتحدة حيال الديمقراطية في الوطن العربي من حيث تغليب المصالح على المبادئ التي يروجون لها، وإن كان هذا الموقف يختلف في تفصيلات أسلوبه وأسبابه ومبرراته، ويبدو المثال النموذجي لذلك في موقف فرنسا من تطور المسار الديمقراطي في الجزائر، حيث عبرت عن ارتياحها لإلغاء نتائج تلك الانتخابات[23]. ويلفت "تيم نيبلوك"- في دراسة بعنوان "الحكم السليم أو الجيد" قدمها في 21 أوت 1998- إلى ما يعتبرها أسباب كافية لإعادة النظر في السياسة الخارجية الأوروبية خاصة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية [24]:

- لم يؤد الاهتمام الأوروبي بالديمقراطية إلى نتائج ملموسة حيث تشهد المنطقة العربية إجمالا تراجعا في مسيرة الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

- حساسية الحكومات العربية من الضغوط الخارجية والجدل الدائر حول عالمية أو خصوصية مؤسسات الليبرالية الديمقراطية، والتساؤلات حول ما إذا كانت الدمقرطة تؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم، وعما إذا كان هذا الاحتمال مرغوبا فيه أصلا، وهو ما يحد من حجم التفاعل بين صناع القرار في أوروبا والمنطقة العربية.

- إن التركيز الأوربي على الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، في الوقت ذاته هو أمر غير سليم لأن هذه الدمقرطة تصبح أكثر صعوبة في إطار التوتر الاجتماعي الذي يصاحب الإصلاح الاقتصادي، ومع أن هدف الديمقراطية

والليبرالية، يتكاملان في نهاية المطاف إلا أن النهاية تبدو بعيدة.

- ليس هناك سياسة أوروبية واحدة تجاه الديمقراطية ويعود ذلك إلى عدم تطابق المصالح الاقتصادية والأمنية للدول الأوروبية المختلفة تجاه هذه المسألة لذا يقترح الكاتب "نيبلوك تيم" بديلا هو الحكم السليم أو الجيد Good Governance والذي يرى أنه أقل إثارة للحساسية السياسية والخصوصيات الاقتصادية ذلك أن هذا المفهوم يبتعد عن الخوض في مسألة شكل النظام السياسي ككل وشرعيته[25].

إجمالا ارتبط الموقف الأوروبي من الإصلاح السياسي في الوطن العربي منذ انتهاء الحرب الباردة بالمصالح الاقتصادية من استثمارات ومشاريع للشركات الأوروبية وأمنها الداخلي والإقليمي بسبب موجات الهجرة وخوفها مما تصفه بالإرهاب العابر للقارات.

**الخاتمة:**

تجسد خبرة الدول الغربية في التعامل مع ملف الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان في المنطقة العربية حالة واضحة من التناقض بين المبادئ المعلنة والمصالح المخفية، وغالبا ما ضحت بالمبادئ من أجل تحقيق مصالحها أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح ويتضح ذلك من خلال الدور الأمريكي بشأن نشر الديمقراطية في الوطن العربي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي يتفق مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة العربية، وهو ما يثير قضية هامة على الصعيدين الأكاديمي والسياسي تتمثل في مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جهود التحول الديمقراطي في الوقت الذي تكرس فيه اللاديمقراطية على صعيد العلاقات في دعم الكيان الصهيوني على حساب القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والدليل على ذلك مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للنظم العربية المؤيدة لسياستها في المنطقة مهما كانت ممارساتها ضد شعوبها.

إن الموقف الأوروبي الداعم للإصلاح في النظم السياسية العربية يرتبط بالمصالح الاقتصادية مثل الاستثمارات ومشاريع الشركات الأوروبية خاصة في منطقة المغرب العربي، وبأمنها الداخلي والإقليمي، وكذلك بسبب موجات الهجرة من القارة الإفريقية من جهة، وخوفها من تحدي ما تسميه بالأصولية الإسلامية من جهة ثانية، لذا ترى الدول الأوروبية الآن بأن مصالحها هي مع أنظمة ليبرالية تتبنى الديمقراطية واقتصاد السوق وتضمن مشاريع الاستثمار والشراكة.

أدى انتشار وسائل الإعلام الحديثة والقرية العالمية إلى جعل العديد من النظم السياسية العربية في حالة حرجة، خاصة وأن المواطن العربي أصبح يشاهد على شاشات الإعلام

المرئي المتنوعة سقوط الأنظمة السلطوية التي كانت تدعي الجماهيرية، وكانت توصف لدى بعض الدول الغربية بالحداثة والتنمية مثلما هو الحال بالنسبة للنظام السياسي التونسي السابق قبل 2011/01/15، ليس هذا فحسب، بل لم تعبر مثلا فرنسا عن دعمها لانتفاضة الشباب في تونس وكان موقفها غامضا في البداية، وهو نفس موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المظاهرات التي دعت إلى الإطاحة بنظام الرئيس المصري "حسني مبارك" منذ 2011/01/25.

كشفت الأحداث الأخيرة- مع مطلع 2011 - بما لا يدع مجالا للشك أنّه يمكن إحداث الإصلاح والتحول عن طريق الضغوطات الداخلية- كما حدث في تونس- ، حيث أدى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العديد من الدول العربية إلى مظاهرات عنيفة ضد تلك النظم، خاصة وأنّ المواطن العربي بات يشعر بالتفاوت الطبقي الهائل، ويلحظ جزءا كبيرا من ثرواته يؤول إلى خزائن نخب متخمة محدودة العدد، بينما الأغلبية الساحقة من المواطنين تئن تحت وطأة الفقر والبطالة، وهو ما أدى إلى انتفاضات واحتجاجات اجتماعية في أغلب البلدان العربية "تونس، الجزائر، مصر، اليمن، الأردن السودان" وغيرها معبرة عن غضبها على النخب الحاكمة ومطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مطالبها بالإصلاح السياسي ورفع حالات الطوارئ، وهو ما أدى إلى اهتزاز شرعية تلك النخب الحاكمة.

## هوامش الدراسة:

(1) تعود جذور مصطلح الشرق الأوسط إلى منتصف القرن 19 عندما استخدمه المكتب البريطاني في الهند، وأصبح استخدامه شائعا بعد أن تبناه المؤرخ الإستراتيجي "ألفرد ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ عام 1902 وقد يقصد به منطقة الخليج لا هي شرق أدنى ولا شرق أقصى، وتذكر دائرة معارف العالم الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، تركيا، الإمارات، اليمن. وتتعامل الإستراتيجية الأمريكية مؤخرا مع الشرق الأوسط كقسمين هما قسم شرقي: ويضم دول الخليج العربي، العراق، إيران، تركيا، جمهوريات آسيا المسلمة. وقسم غربي: يضم إسرائيل والدول العربية المعنية بعملية السلام. تفاصيل أكثر انظر: سهيل، عروسي، المأزق العربي دراسة حول المشاريع المطروحة في المنطقة وسبل تجاوزها. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 13- 16.

(2) منير، الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد- الإصلاح- التنمية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 47.

(3) إبراهيم خضر، لطيفة، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم. القاهرة: عالم الكتب، 2006، ص 51.

[4] عبد القادر، رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص57- 58.

[5] محمد، علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 131.

[6] الحمش، مرجع سابق، ص49.

[7] حوات، مرجع سابق، ص 146.

[8] معتز، سلامة، «الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية». كراسة استراتيجية، العدد (153)، 2005، ص 07.

[9] الحمش، مرجع سابق، ص 50.

[10] حسنين، توفيق إبراهيم، «العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 349، (مارس 2008)، ص32.

[11] محمد، السيد سليم، «تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية». مجلة، الديمقراطية العدد (24)، أكتوبر2006، ص 19- 22.

[12] سلامة معتز، مرجع سابق، ص 07.

[13] نفس المرجع، ص 08.

[14] عروسي، مرجع سابق، ص 114- 118.

[15] الحمش، مرجع سابق، ص 59.

[16] تفاصيل أكثر حول النخب العربية المثقفة وخطاب الإصلاح يمكن الرجوع إلى الملف الذي أعده مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية للكاتب سلامة، معتز، مرجع سابق، ص 28.

[17] نادر، فرجاني، «الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية». المستقبل العربي، العدد(256)، جوان 2000، ص16.

[18] حتي ناصيف، يوسف وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.، ص 176.

[19] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004- 2005. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005، ص 280.

[20] بطرس فرج الله وآخرون، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن 21. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص 392- 393.

[21] أطاح الشعب التونسي بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي يوم 2011/01/14 عن طريق انتفاضة شعبية سلمية دامت ما يقارب الشهر احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ساهمت في نجاحها الطبقة الشعبية الوسطى وخاصة المثقفة منها، بالإضافة إلى دعم الاتحاد العام للشغل لاحقا للمتظاهرين في تونس، كان من نتائجها عفو تشريعي عام عن المعارضين السياسيين للنظام السياسي السابق وفتح المجال للحريات السياسية عن طريق مجموعة من الإصلاحات السياسية.

[22] حمدي، عبد الرحمان، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات. الأردن: جامعة آل البيت، 2000، ص 212- 213.

[23] بطرس سمعان، فرج الله وآخرون، مرجع سابق، ص 394.

[24] إسماعيل، فادي، «الديمقراطية في المنطقة العربية المواقف الدولية والسياسات». المستقبل العربي، العدد (271)، سبتمبر 2001، ص 185

[25] نفس المرجع، ص 185.